معناه المدخل اي مكان الدخول في المنطق سمي ذلك به باسم الحكيم الذي
استخرجه ودونه وقيل باسم متعلم كان يخاطبه معلمه في كل مسئلة بقوله
يا ايساغوجي الحال كذا وكذا وفي نسخ هذا الكتاب اختلاف كثير
ولما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقف على معرفة الدلالات الثلاث
المطابقة والتضمن والالتزام واقسام اللفظ بدا ببيانها فقال **اللفظ**
الدال بالوضع وهو ما وضع لمعنى **يدل** بتوسط الوضع **على** تمام **ما**
وضع له بالمطابقة لمطابقته اي موافقته له من قولهم طابق النعل
النعل اذا توافقتا **و** يدل **على جزئه** اي على جزء ما وضع له
بالتضمن لتضمن المعنى لجزئه **ان كان له جزء** بخلاف البسيط كالنقطة
وعلى ما يلازمه اي ما يلازم ما وضع له **في الذهن بالالتزام**
لالتزام المعنى اي استلزامه له سواء لازمه في الخارج ايضا او لا
كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما
اي الحيوان او الناطق **بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة**
بالالتزام ودلالة العام على بعض افراده كجاء عبيدي مطابقة
لانه في قوة قضايا بعدد افراده اي جاء فلان وجاء فلان وهكذا
فسقط ما قيل انها خارجة عن الدلالات الثلاث لان بعض افراده ليس
تمام المعنى حتى تكون دلالته عليه مطابقة ولا جزءه حتى تكون تضمنا
ولا خارجا حتى تكون التزاما بل هو جزئي لانه في مقابلة الكلي لان
دلالة العموم من باب الكلية لا الكل والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم
به العلم بشيء اخر والاول الدال والثاني المدلول فالدال هو الذي يلزم
من العلم به العلم بشيء اخر والمدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء اخر العلم
به وقد بينتها في شرح اداب البحث **والدلالة** تنقسم الى **فعلية**
كدلالة الخط والاشارة **وعقلية** كدلالة اللفظ على لافظه **وطبعية**
كدلالة الانين على الوجع **ووضعية** وهي كون اللفظ بحيث متى اطلق
فهم منه المعنى وهي المراد هنا ولما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى

بل بينهما

قوله كالنقطة وهي الجزء الذي
لا ينقسم في فرض الذهن
لا يتجزى في الخارج ا ه
والوجود ذا وجود وبقي للمكان
تقرره الحكيم داود
الوحدة وهي كون الشيء لا ينقسم
ا ه د سعدي

قوله ولما كانت معرفة الكليات
الخمس الخ هنا اشارة الى جواب سؤال
مقدر كانه قيل لم قدم بحث الدلالة
واقسام اللفظ على الكليات مع ان
المقصود الاصلي انما هو البحث عنها
وبيانها لان المنطقي من حيث انه
منطقي انما يبحث عما يتعلق بالاذهان
لا عما يتعلق باللسان فذكر بحث
الالفاظ والدلالات ليس من
مباحثه ه وحاصل الجواب تسليم
السؤال ولكن لما كان ايصال تلك
المعاني والمفهومات الى الذهن
تعليما متوقفا على الالفاظ تعين
عليهم ذكرها وتقسيمها الى مفرد
ومركب ثم ان تلك الالفاظ لما كانت
استفادة المعاني منها لا من
ذاتها بل من حيث دلالتها تعرضوا
لبحث الدلالة واقسامها ه

فائدة انواع توقف الشيء على
الشيء خمسة توقف شروعي وتوقف
شعوري وتوقف وجودي وتوقف
تاثيري وتوقف شرطي فالاول
كتوقف الكتاب على مقدمته ه
والثاني كتوقف المعرف على تعريفه
والثالث كتوقف ماهية الصلاة
على ركنها والرابع كتوقف المعلول
على علته الداعية كالنجار
بالنظر للسرير والخامس كتوقف
الصلاة على الطهارة مثلا
ومن الاول ما صنع المصنف من
اللفظ يعطف على معرفة ه
وقدم الدلالة على اقسام اللفظ
لان الاستفادة من الالفاظ من حيث
دلالتها لا مطلقا ه د بجي ه

بل بينهما وبين السامع اعتبرت اضافتها تارة الى اللفظ فتفسر بذلك
وتارة الى المعنى فتفسر بفهم المعنى منه اي انفهامه وتارة الى السامع
فتفسر بفهمه المعنى اي انتقال ذهنه اليه وافهم قوله ان كان له
جزء ان المطابقة لا تستلزم التضمن وكذا لا تستلزم الالتزام خلافا
للفخر الرازي واما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة
ودلالة المطابقة لفظية لانها بمحض اللفظ والاخريان عقليتان
لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه او لازمه وقيل
وضعيات وعليه اكثر المناطقة واللوازم ثلاثة لازم ذهنا وخارجا
كقابل العلم وصنعة الكتابة للانسان ولازم خارجا فقط كسواد الغراب
والزنجي ولازم ذهنا فقط كالبصر للعمى والمعتبر في دلالة الالتزام
اللزوم الذهني كما ذكره المصنف كغيره لان اللزوم الخارجي لو جعل شرطا
لم تتحقق دلالة الالتزام بدونه لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط
واللازم باطل فكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاما
لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة
في الخارج **ثم اللفظ** الدال **اما مفرد وهو الذي لا يراد منه** بالجزء
دلالة على جزء معناه بان لا يكون له جزء كق علما او يكون له جزء
لا معنى له **كالانسان** او له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه كعبد
الله علما للانسان لان المراد ذاته لا العبودية والذات الواجب
الوجود او له جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا كالحيوان الناطق
علما للانسان لان المراد ذاته لا الحيوانية والناطقية **واما مؤلف**
وهو الذي لا يكون كذلك بان يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه
كرامي الحجارة لان الرامي مراد الدلالة على ذات ثبت لها الرمي
والحجارة مرادة الدلالة على جسم معين وقدم المفرد على المؤلف
لانه مقدم طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ولان قيوده عدمية
والعدم مقدم على الوجود واراد بالمؤلف المركب فالقسمة ثنائية
ومن اراد به ما هو اخص منه فالقسمة عنده ثلاثية مفرد وهو ما لا

فتفسر بذلك البعيد
كونه صوتا للمعنى
انتهى ح ه

[illegible]

ه بقي ان الشارح لم يتعرض لحال التضمن مع
الالتزام وحاصله ان التضمن لا يستلزم
الالتزام لجواز ان لا يكون هناك لازم
بين ما للمعنى والالتزام لا يستلزم
التضمن لان المعنى اذا كان بسيطا
له لازم بين بالمعنى الاخص كان
هناك الالتزام بلا تضمن ا ه
صبان ه

ه فانه قال ان المطابقة مستلزمة للالتزام
لان تصور كل ماهية يستلزم انها
ليست لازما من لوازمها واولها
انها ليست غير نفسها وجوابه ان
لا نسلم ان تصور كل ماهية يستلزم علمها
يستلزم انها ليست غير نفسها اذ
كثيرا ما نتصور الماهيات ولا
يخطر ببالنا غيرها فضلا عن كونها
ليست غيرها لان خطور الغير بالبال
اقرب من خطور سلب الغير عن النفس
فاذا لم يخطر الاقرب فالبعيد
اولى ومن هذا التقرير تبين ان التضمن
لا يستلزم الالتزام لان لازم
الجزء لا يلزم الكل وقد علمنا ان الكلام
لا يجب ان يستلزم شيئا فكذا جزؤه
اه د بجي بحروفه

قوله لانه مقدم طبعا قال الشارح في شرح
المطالع التقدم بالطبع وبالذات ان يحتاج
المتاخر الى المتقدم ولا يكون المتقدم
علة تامة له فالمفرد يوجد بدون
المركب والمركب لا يوجد بدون المفرد
[illegible]
المفرد ليس علة تامة اعني
لاحتياجه الى المادة
الصورية ه د بجي

[illegible]

Copy King Saud University